http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1612) السنة السابعة - السبت (26) ايلول 2009

الداخلية تأمر باحتجاز جميع المسؤولين عن السجن

حملة مطاردة لاسترجاع مابقي من المعتقلين الفارين من سجن في تكريت

تكريت / ا ف ب

الاستنفار التام في الاجهزة الامنية

بدأت القوات الامنية حملة واسعة لمطاردة معتقلين من تنظيم القاعدة تمكنوا من الفرار من احد سجون تكريت، مساء الاربعاء وتصف السلطات عددا منهم بانهم «خطرون».

وقال اللواء عبد الكريم خلف ان «اجراءات امنية مشددة اتخذتها السلطات مع المحافظات المجاورة، وتم ارسال وحدات للمطاردة بالاضافة الى ارسال وحدات مراقبة اضافية على الحدود العراقية في شمال غربي البلاد» مع سوريا. واكد خلف بحسب فرانس برس «اعتقال عدد من الفارين بالاضافة الى اعتقال المذنبين المسؤولين عن حماية المعتقل»، مشيرا الى ان «ستة من المعتقلين الفارين يعتبرون خطرين»، لكن انباء لاحقة تحدثت عن اعتقال ستة، من ضمنهم العقل المدبر للعملية.

وكشف مصدر امني فرار ١٦ معتقلا من القاعدة من سجن في تكريت، مؤكدا اعتقال احدهم صباح الخميس. وقال المصدر طالبا عدم ذكر اسمه ان «المعتقلين وبينهم خمسة حكم عليهم بالاعدام، استطاعوا الفرار من احد السجون في وسط مدينة تكريت».

واوضح انهم «قاموا بخلع نافذة دورة المياه وتسللوا عبر سلالم احد ابراج المراقبة». وتتولى قوة عراقية ادارة السجن الواقع داخل احد القصور الرئاسية وسط تكريت.

وذكرت مصادر في الشرطة ان السجناء «فروا بعد نقلهم مباشرة الى مركز اعتقال جديد».

وتتقاسم وزارات الداخلية والدفاع والعدل مسؤولية ادارة السجون في العراق.

وعقد محافظ صلاح الدين مطشر حسين عليوي والقادة الامنيون اجتماعا طارئا لمناقشة الاوضاع في اعقاب فرار المعتقلين.

وقال عليوي «نرجح وجود متعاونين من الداخل نظرا للعدد الكبير للفارين، او ان يكون هناك اهمال مطلق في ادارة السجن ويجب معاقبة المقصرين في الحالتين».

واضاف «تم تشكيل لجنة للتحقيق وقمنا بغلق المنافذ المؤدية للمدينة وقررنا حظر التجول والاستنفار التام في الاجهزة الامنية وعممنا صورهم داخل صلاح الدين وخارجها واعتقلنا احدهم ونتابع التحقيقات معه».

وتابع عليوي «اصدر وزير الداخلية (جواد البولاني) امرا بحجز جميع المسؤولين عن السجن وعددهم نحو مئة شخص للتحقيق معهم، وبالطبع لم يكونوا جميعا موجودين اثناء الحادث لكن الغرض هو معرفة المقصرين من البريئين». وختم «اكتشفنا بعض الخلل في الاجراءات الامنية المتبعة في السجن واتخذنا خطوات لسد الفجوات».

وكشف ضابط كبير في غرفة عمليات صلاح الدين ان «السجين الفار الذي اعتقلته قوات الامن صباحا في منطقة عوينات (١٥ كلم جنوب تكريت) هو موفق عبد السلام المجمعي، المحكوم بالاعدام لادانته بقتل عناصر من الشرطة والجيش العراقي».

من جهة اخرى، قال مصدر في الشرطة «من الواضح ان هناك تنسيقا مع جهة معينة ساعدت في فرار هؤلاء ويحتمل ان يكون احد المسؤولين قام بالمساعدة في ذلك». واضاف ان «السجن يجب ان يكون شديد الحراسة، لكن التسهيلات التي تطالب بها منظمات حقوق الانسان تعرقل اتخاذ مثل هذه الاجراءات». والسجن من اهم مراكز الاعتقال في المحافظة، وفقا للمصدر.

الى ذلك، اكد مصدر امني «اقالة العقيد محمد صالح الجبوري مدير (قوة مكافحة الارهاب) في المحافظة ووضعه قيد الاقامة الجبرية».

واشار الى ارسال مئة عنصر من الشرطة كقوة اضافية لحراسة السجن، وفقا للمصدر.

من جهة اخرى، اعلن الجيش الاميركي ان قوات امنية عراقية برفقة مستشارين اميركيين اعتقلت اثنين من المسؤولين البارزين في «رجال الطريقة النقشبندية» في كركوك شمال بغداد. واوضح ان «قوة من الطوارىء اعتقلت صلاح الدين عبد الوهاب عثمان الملقب بـ(حجي نجدت) ما يقطع الطريق امام تمويل الانشطة الارهابية في المنطقة» لكنه لم يشر الى تاريخ الاعتقال.

كما اشار الى «اعتقال نجم عبد الله العجيلي اللواء السابق في الحرس الجمهوري الذي يعمل حاليا مستشارا عسكريا بارزا لجيش الطريقة النقشبندية». ويصنف الجيش الاميركي «رجال الطريقة النقشبندية» بين المنظمات «الارهابية» التي اخذت على عاتقها في الاونة الاخيرة اطلاق حملة دعائية تشجع الفتيان والاحداث على ان يكون لهم دور في هجمات مباشرة على القوات الامنية.

وزير الخارجية الكويتي:

«نفكر» باستثمار تعويضات الغزو في العراق

الكويت / كونا

وزير الخارجية الكويتي

تفكر الكويت في امكانية اعادة استثمار التعويضات المالية في العراق جراء غزو نظام صدام لها في العام ١٩٩٠، كما سبق واقترح الامين العام للامم المتحدة وفق ما صرح به وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح.

وادلى الوزير الكويتي بهذه التصريحات التي نقلتها وكالة الانباء الكويتية الخميس، بعد لقائه رئيس الجمهورية جلال طالباني على هامش الجمعية العامة للامم المتحدة. وقال «لدينا رغبة حقيقية في مساعدة العراق على استكمال تطبيق هذه القرارات (الدولية بشأن التعويضات) لان ذلك هو الطريق للخروج من الالتزامات الدولية باستكمال تطبيقها». وشدد الصباح على ان أمن العراق امر اساسي لأمن الكويت، وان استكمال صيانة العلامات الحدودية بين البلدين اهم مسألة بالنسبة للكويت.

وردا على سؤال حول اقتراح بان كي مون بحل مسالة التعويضات عبر استثمارات كويتية في العراق، قال الشيخ محمد «هذا هو ما نفكر فيه واننا نريد أن نستعمل هذه الأمور لمزيد من التشابك بين اقتصاد البلدين لما فيه منفعة الشعبين الكويتي والعراقي». واكد استعداد بلاده «للجلوس والتباحث في الأساليب التي تعود بالنفع بشكل مباشر على الشعب العراقي والشعب الكويتي»، مؤكدا الرغبة في «شراكة استراتيجية» بين البلدين خصوصا في مجالات «البنية التحتية والسياحة ومجال التجارة والاستثمار».

ويدفع العراق حاليا خمسة بالمئة من عائداته النفطية كتعويضات لصندوق تعويضات دولي خاص عن الاضرار التي احدثها خلال الغزو. وذكر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مؤخرا ان العراق دفع حتى الان ما مجموعه ٢٧,١ مليار دولار كتعويضات حرب للكويت وتبقى نحو ٢٥,٢ مليار دولار يتوجب دفعها. كما قال في تموز الماضي انه يؤيد فكرة حلول بديلة لخفض تعويضات الحرب التي يدفعها العراق للكويت بما في ذلك فكرة طرحتها بغداد تقضي بتحويل التعويضات غير المدفوعة الى استثمارات.

وتريد بغداد ان يقبل مجلس الامن بحقيقة انها لم تعد تمثل تهديدا على الامن الدولي وهو المبرر الذي استندت اليه العقوبات التي فرضت على نظام صدام بعد غزوه الكويت في ١٩٩١، وتحديدا في اطار الفصل السابع من شرعة الامم المتحدة.

وتطالب تلك القرارات العراق بدفع تعويضات للكويت واعادة الممتلكات لها اضافة الى ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين واعادة اسرى الحرب الكويتيين المتبقين. وتصر الكويت على انه يجب عدم احداث اي تغيير على موقف مجلس الامن الا بعد الالتزام بكافة قرارات المجلس.

كي مون يفوّض مبعوثه لمتابعة الأزمة مع دمشق

عواصم / وكالات

فوّض السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون، مبعوثه الخاص في العراق إد ملكرت، بمساعدة العراق وسوريا بشأن ملف طلب بغداد إنشاء محكمة دولية، للتحقيق مع بعثيين عراقيين يقيمون في سورية، تتهمهم بالوقوف وراء تفجيرات الأربعاء الدامي في بغداد الشهر الماضي، فيما اشترط وزير الخارجية هوشيار زيباري، وجود نتائج ملموسة على طريق حل الأزمة بين بغداد ودمشق، لاستمرار بلاده في المحادثات والوساطات الجارية لرأب الصدع.

ويعتبر قرار كي مون باتخاذ إجراء هذه المرة، خطوة أخرى تتعدى مجرد تحويل خطاب المالكي إلى مجلس الأمن، كما فعل في وقت سابق هذا الشهر، وقد تم ترجمته أيضا بأنه إجراء تم في غياب رد فعل المجلس بشأن هذه القضية.

في غضون ذلك، قال مستشار الرئيس التركي للشؤون العربية إرشاد هرمزلو، إن الاجتماع المزمع عقده بين الوفدين العراقي والسوري في نيويورك، برعاية أنقرة وجامعة الدول العربية، تم الاتفاق على عقده في الاجتماعات التي جرت في القاهرة وإسطنبول مؤخرا.

وبشأن الأدلة والوثائق التي قالت بغداد إن دمشق ترفض تسلمها، قال هرمزلو في تصريح نقله (راديو سوا) «سبق الحديث عن موضوع الأدلة، وتقديم بيانات معينة واعترافات مسجلة، وهناك رأي آخر لدى الطرف المقابل، بأن قسما كبيرا من هذه الأدلة لا تمت إلى الموضوع بصلة، وإنما تدل على وجود معارضين؛ ولكن المهم في هذا الموضوع هو التحدث، فإذا كانت هناك أدلة ثابتة، فقد أعلنت دمشق بأنها ستلتزم بما تتطلبه هذه المرحلة».

هذا وأكدت مصادر سورية أن أية صفقة غير واردة بين سوريا وأية دولة إقليمية أو غربية لصالح حكومة العراق قد تتم على حساب القيادات العراقية المعارضة الموجودة في دمشق.

إلى ذلك أطلق رئيس الوزراء نوري المالكي تصريحات حادة ضد سورية لعدم تجاوبها مع مطالب حكومته وحذر من الاجتماعات العربية التي تسعى الى نقل قضية بلاده من الامم المتحدة الى الجامعة العربية بهدف تضييع حقوق العراقيين في مسألة تفجيرات بغداد الدامية، حسب قوله. واضاف في تصريحات صحفية أن «العراقيين جادون في كل مطالبهم، وسنواصل الطريق الذي اخترناه لتحقيق تطلعات أبناء شعبنا الذي انتخبنا للقضاء على فلول القاعدة والبعث الذي ينطلق من سورية، أو الذهاب الى المجتمع الدولي أو اللجوء الى أية وسيلة اخرى لوقف الانتهاكات».

ولم يحدث إلى الآن اختراق حقيقي في الأزمة بين البلدين رغم جولتين من المباحثات على مستوى وزراء الخارجية برعاية تركية وعربية الأولى جرت في مقر الجامعة العربية والثانية في اسطنبول. وتصر بغداد على طلبها بتسليم دمشق القيادات البعثية التي تتهمها بتدبير الهجمات الإرهابية التي يشهدها العراق، فيما ترفض دمشق الى الآن المزاعم العراقية وتقول انها لا تستند إلى أدلة منطقية.

الانتحاريون إلى العراق والمقاتلون إلى أفغانستان

هل تصبح المغرب حاضنة لـ(تفريخ) الإرهابيين؟

الرباط / وكالات

كشفت تحريات أمنية أن اتصالات أجريت بين قياديين في «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين» وناشطين مغاربة ركزت على استقطاب المتطوعين المستعدين لتنفيذ هجمات ارهابية، وأن هذه الاتصالات كانت وراء إصرار متزعمي الخلية التي أعلنت أجهزة الأمن المغربية تفكيكها يوم الاربعاء على اختيار ناشطين ذوي «مواصفات محددة» للقيام بهذه المهمات، في إشارة إلى الذين يبدون ميلاً لتفجير أنفسهم.

وأضافت المصادر بحسب موقع «ايلاف» أن تنظيم القاعدة في العراق طلب من متزعمي الخلية إرسال ناشطيها الذين تلقوا تدريبات على استخدام الأسلحة إلى الصومال وأفغانستان، فيما طلبت خلية المغرب من جهتها إرسال خبراء في صنع المتفجرات إلى المغرب لمساعدتها في التخطيط لهجمات إرهابية داخل المملكة. وأوضحت المصادر أن الاتصالات مكنت خلية المغرب من إرسال ١٨ متطوعاً إلى العراق تسللوا عبر الحدود السورية – العراقية حيث كان مسؤولو «القاعدة» في انتظارهم وفق سيناريو متفق عليه مسبقاً.

وتتحدر غالبية المتطوعين المغاربة من المحافظات الشمالية للبلاد، وكانوا يترددون على أحد المساجد قبل ترتيب عملية سفرهم من هناك إلى العراق.

وكانت إحدى الأسر المغربية تعرّفت على أحد أبنائها في شريط مصوّر سجّله قبل قيامه بـ «عملية انتحارية».

إلى ذلك، أفاد بيان لوزارة الداخلية المغربية مساء الاربعاء أن السلطات فككت خلية تضم ٢٤ شخصاً متخصصة في «تجنيد المتطوعين لتنفيذ عمليات انتحارية في العراق ومرشحين للقيام بعمليات قتالية برعاية تنظيم القاعدة في الصومال وأفغانستان».

وأضاف أن الخلية كانت «تنسّق مع إرهابيين في السويد وبلجيكا والمنطقة السورية – العراقية» وسبق لها أن أرسلت متطوعين وكانت بصدد استدراج عشرة آخرين من بين «إسلاميين محليين»، في إشارة إلى انتساب المرشحين المحتملين إلى تنظيمات متطرفة محظورة في البلاد.

وفيما أعلنت مصادر قضائية أن المعتقلين رهن التحقيق برعاية الإدعاء العام، ربطت أوساط بين صدور بيانات عن تنظيمات حقوقية عرضت إلى «اختطاف واختفاء نشطاء» في بعض المدن المغربية في الفترة الأخيرة وبين إمكان أن تكون تلك الاعتقالات طاولت الشبكة وتم التستر عليها «لدوافع أمنية» كي لا تتسرب أنباء عن اعتقالهم «قد تساعد مطلوبين آخرين في الفرار».

وتُعتبر هذه المرة الأولى التي يتم فيها الحديث عن استقطاب متطوعين إلى الصومال وأفغانستان. فقد سبق للسلطات المغربية أن فككت تنظيمات مماثلة تلقى بعض أفرادها تدريبات على استخدام الأسلحة في معسكرات سرية في منطقة الساحل جنوب الصحراء. كذلك فإن تسريب معلومات حول عزم منتسبين إلى «القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي» زيارة المغرب يُعتبر سابقة (مقر قيادة فرع «القاعدة» المغاربي موجود في الجزائر). لكن المعطيات حول وجود امتدادات لمثل هذه التنظيمات في عواصم أوروبية سبق تداولها بخاصة بعد كشف النقاب عن هوية انتحاريين عرب ومغاربة كان بينهم نساء إحداهن كانت متزوجة من ناشط مغربي مقيم في بلجيكا.

بصمات القاعدة

تصاعد المطالبات بتدويل الأزمة

شح المياه «يصحّر» ٦٠٪ من أراضينا الزراعية

بغداد / المدى والوكالات

تراوح ازمة المياه في العراق مكانها وسط تأكيد مسؤولين عراقيين انخفاض المساحات المزروعة في البلاد بنسبة ٦٠ في المئة عن عام ٢٠٠٣، فيما عزا نواب سبب تفاقم ازمة المياه في البلاد الى فشل الحكومات التي اعقبت حرب عام ٢٠٠٣ في ادارة هذا الملف دبلوماسيا وطالبوا بـ«تدويل» الازمة لحلها.

ويتوجه وفد حكومي عراقي رفيع قريباً إلى إيران للبحث في أزمة شح المياه والملوحة في محافظة البصرة، بعد إعلان تركيا الأسبوع الماضي زيادة منسوب المياه المتدفقة إلى العراق من سدودها في نهري دجلة والفرات حتى ٢٠ تشرين الأول المقبل.

وكشف عضو لجنة الزراعة والمياه النائب حسين الشعلان تراجع نسبة المساحات الزراعية في العراق اكثر من ٦٠ في المئة، كمعدل عام، لأن الإنتاج في بعض الأنواع الزراعية يزيد على هذه النسبة، واضاف بحسب صحيفة «الحياة»: انخفضت تلك المساحات الى ٤٠٠ الف دونم بعدما كانت عام ٢٠٠٠ اكثر من تسعة ملايين دونم. وعزا الشعلان أسباب انخفاض المياه الواردة إلى «الأداء الحكومي المتدني في العمل الوظيفي وفي المفاوضات، وعدم إبرام الاتفاقات، والمشاريع التركية الكثيرة المقامة على نهري دجلة والفرات، وتقليل النسب المطلقة إلى سورية والعراق، فضلاً عن إغلاق وتحويل مجاري الأنهر الواردة من إيران، وكذلك الاستغلال غير المنصف من جانب سورية للنسب التي تدخل إليها والنسب الخارجة منها وكذلك في نوعية المياه المطلقة إلى العراق». وطالب الشعلان بـ «تشكيل مجلس وطني للمياه يقوم بالتخطيط الاستراتيجي ويضم الوزارات المعنية والاعتماد على المختصين المتمرسين في الدوائر المعنية بهذا الموضوع، وكذلك إجراء المفاوضات وإشراك الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في حفظ حق العراق وشعبه، وتنظيم إتفاقيات مع الدول المعنية بالمياه الواردة إلى العراق، الى جانب تشكيل لجنة مستعجلة من المعنيين بمجلسي النواب والوزراء وهيئة رئاسة الجمهورية لمتابعة الموضوع مع الوزارات والدوائر المعنية في عموم البلاد».

من جهته انتقد نائب رئيس لجنة المياه والزراعة والاهوار في البرلمان لطيف حاجي تعامل الحكومة مع الازمة المائية التي تعانيها البلاد، وقال بحسب صحيفة «الحياة» ان «البرلمان يطالب الحكومة منذ اسابيع بتضمين الاتفاق الذي من المقرر توقيعه بين الحكومتين التركية والعراقية في شأن الطاقة فقرة متعلقة بالمياه وتحديد نسب ثابتة للعراق من حصص نهري دجلة والفرات»، موضحاً ان تقديم تركيا وعوداً الى العراق بمنحه حصصاً مائية لا يشكل ضماناً في المستقبل. وشدد حاجي على ضرورة استناد السياسة العراقية المقبلة مع تركيا الى حسم قضية المياه من خلال الضغط على الاتراك والاتحاد الاوروبي والمجتمع الدولي لعقد اتفاق بين البلدين ينظم تقسيم حصص نهري دجلة والفرات، داعياً الى تدويل ازمة المياه في حال الضرورة.

الى ذلك قالت النائبة عن كتلة الفضيلة زهراء الهاشمي إن «وفداً من الحكومة العراقية، يضم عدداً من النواب عن محافظة البصرة سيعقد محادثات في الأيام المقبلة مع مسؤولين إيرانيين حول أزمة شح المياه والملوحة في المحافظة»، مشيرة إلى أن الوفد سيطرح اقتراحات عدة لـ «حل أزمة المياه بين بغداد وطهران بما يتناسب مع مصلحة البلدين».

وأضافت الهاشمي أنها توصلت خلال لقائها بالسفير الإيراني في العراق حسن كاظمي قمي إلى نتائج «إيجابية» في شأن حل مشكلة المياه في البصرة.

وكان وزير الموارد المائية عبداللطيف جمال رشيد قد قال في تصريحات صحفية سابقة: ان مشاكل اسهمت في تفاقم أزمة شح المياه في العراق، وفي مقدمها عدم إيفاء الدول الواقعة على ضفافها بالحد الأدنى من الحصص المائية ضمن حوضي دجلة والفرات، وإنشاء مشاريع عليها من دون العودة الى الجانب العراقي وفق ما تقتضيه القوانين الدولية، الى جانب تراجع سقوط الأمطار والثلوج عن معدلها العام، ما فاقم أزمة قطاعي المياه والزراعة في العراق.

مصاعب في الحصول على المياه

الأمم المتحدة تحذر: لاجئو الأقليات في خطر

بغداد / المدى والوكالات

حذرت الأمم المتحدة من تعرض لاجئين من الاقليات العراقية الى انعدام الامن والمخاطرة بفقدان هويتهم الدينية والثقافية وهم يسعون الى اللجوء في الدول المجاورة أو اوروبا الغربية. وذكرت وكالة اللاجئين التابعة للامم المتحدة، في تقريرها الذي أصدرته نهاية الاسبوع الماضي ان عدداً غير متناسب من الذين فروا من العراق كانوا من اقليات عرقية او دينية، بمن فيهم المسيحيون والشركس والصابئة المندائيون والشبك والتركمان واليزيديون، مشيرة الى ان بعضهم قام برحلات خطيرة الى اوروبا كي يواجهوا بسياسات اللجوء الصارمة والتمييز، وفي بعض الاحوال العودة الاجبارية.

وتقدر وكالة اللاجئين ان نحو ١,٩ مليون شخص فروا من العراق نتيجة الحرب في العام ٢٠٠٣ وعمليات العنف خاصة بعد تفجير قبة الامامين العسكريين في سامراء.

وقال كارل سودربرج، مدير السياسة في المجموعة الدولية لحقوق الاقليات، في بيان ان «بعض الجماعات مثل المندائيين، الذين يبلغ تعدادهم بضعة آلاف في العالم، معرضون لفقدان العديد من ممارساتهم الدينية والثقافية حيث انهم متفرقون داخل البلدان. انهم معرضون لخطر الاستئصال الثقافي».

وأضاف ان «الاقليات تغادر العراق لانه يتم استهداف افرادها بالهجمات بسبب ديانتهم او ثقافتهم ولكن الخروج من البلاد ليس ضماناً لسلامتهم وأمنهم». ولفت الى ان العديد من الدول الاوروبية ترفض الآن طلبات اللجوء وتعيد الناس الى العراق على رغم ان الهجمات على الاقليات زادت في بعض المناطق.

وأوضحت الوكالة في تقريرها ان السويد، المقصد الاوروبي الرئيسي للاجئين العراقيين، بدأت بإعادة عدد من طالبي اللجوء المرفوضين الى العراق، وبينهم مسيحيون، على اساس ان بعض الاجزاء في العراق آمن ويمكن العودة اليه. وأضافت ان بريطانيا ودولاً اوروبية اخرى بدأت ايضاً في الاعادة الاجبارية لطالبي اللجوء المرفوضين. كما ذكرت مصادر لـ(المدى) ان الشرطة في الدنمارك قد بدأت بتضييق الخناق على اللاجئين العراقيين الذين رفضت طلباتهم بالاقامة لمغادرة البلاد.

وحذرت الوكالة من ان السياسات التي تتبعها بعض الدول التي تمنح اللجوء تؤثر سلباً على لاجئي الاقليات العرقية، موضحة ان سياسات التشتيت التي تفصل اللاجئين من القومية نفسها لها تأثير خطير على الاقليات التي تحتاج الى ان يبقى أفرادها معاً كطائفة من اجل حماية هويتها الثقافية وطقوسها الدينية. وتشير ارقام وكالة اللاجئين التابعة للامم المتحدة الى ان نحو ٤٥٠ الف عراقي يعيشون في الاردن ونحو ١,٢ مليون في سورية، فيما يوجد نحو ٢,٦ مليون آخرين نازحين داخل العراق.

تشافيز: فنزويلا قد تستأنف العلاقات مع بغداد

كاراكاس / رويترز

قال الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز انه يدرس اقامة علاقات كاملة مع العراق بعد مرور ستة اعوام على قطع العلاقات بسبب الحرب في العراق التي قادتها الولايات المتحدة.

وقال تشافيز الذي زار صدام في عام ٢٠٠٢ اثناء جولة في دول مصدرة للنفط ساعدت على احياء منظمة اوبك «اننا ندرس ارسال سفيرنا الى العراق ثانية». وقد اغلقت فنزويلا بعثتها الدبلوماسية في بغداد بعد حرب عام ٢٠٠٣.

وكان تشافيز -وهو اشتراكي- منتقدا شديدا للحرب في العراق التي يزعم انها شنت للاستيلاء على الموارد النفطية للعراق. ودأب على ابلاغ شعبه ان الولايات المتحدة قد تغزو فنزويلا وهي ايضا بلد غني بالنفط.

وفي اجتماع مع نقابات العمال في نيويورك قبل يوم من القاء كلمته في الجمعية العامة للامم المتحدة دعا تشافيز ايضا الى انسحاب القوات الامريكية من العراق قبل عام ٢٠١١ وهو موعد الانسحاب الذي حدده الرئيس الامريكي باراك اوباما.